

Distr.: General
19 August 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السابعة والأربعون

جنيف، 4-15 تشرين الثاني/نوفمبر 2024

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

دومينيكا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- أعَدَّ هذا التقرير كومنولث دومينيكا (المشار إليه فيما يلي باسم دومينيكا) وفاء بالتزامات تقديم التقارير في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. ويسلط التقرير الضوء على التطورات الرئيسية التي حدثت منذ الاستعراض الأخير (2019-2024). ويقدم التقرير، على وجه الخصوص، تحييناً لحالة تنفيذ التوصيات الـ 86 المقبولة من الجولة الثالثة في عام 2019، التي تشمل مجالات مواضيعية مثل تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية وحماية الطفولة. وما تزال دومينيكا ثابتة على التزامها باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لجميع الأفراد داخل أراضيها، الخاضعين لولايتها القضائية، والوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

2- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نُظمت انتخابات عامة في 6 كانون الأول/ديسمبر 2019 و6 كانون الأول/ديسمبر 2022، على التوالي، أفضت إلى إجراء تعديلات على الحقائق الوزارية وتوجهات السياسة العامة. وقد جرت الانتخابات الأخيرة قبل عامين من الموعد النهائي المحدد دستورياً بسبب التحديات الوطنية والعالمية الكبيرة، وبهدف تجديد ولاية حكومة دومينيكا.

3- وعلاوة على ذلك، أدت فخامة السيدة سيلفاني اليمين الدستورية في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لتصبح الرئيسة الثامنة لدومينيكا. ويكتسب هذا التعيين أهمية تاريخية لأنها أول امرأة وأول شخص من السكان الأصليين يتولى هذا المنصب.

4- واتسمت الفترة قيد الاستعراض بتحديات كبيرة، بما في ذلك آثار إعصار ماريا في عام 2017 الذي ألحق أضراراً جسيمة ودماراً واسع النطاق ببنية دومينيكا التحتية، وكانت جهود تعافها جارية عندما اندلعت جائحة كوفيد-19 في عام 2020. وقد أفضت الجائحة إلى تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية، مما يبرز الحاجة إلى استراتيجيات تعافي قوية ومبتكرة وبذل جهود لبناء قدرات الصمود. وإضافة إلى ذلك، شهد جنوب شرق دومينيكا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، عواصف مطرية غزيرة تحولت إلى فيضانات مدمرة، وهو ما زاد من حدة الأزمة المناخية، وأكد الحاجة الملحة إلى مبادرات للتكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من آثاره وبناء قدرات الصمود.

5- وبالرغم من هذه التحديات، ظلت حكومة دومينيكا مصممة على دعم حقوق الإنسان في استجابتها ومبادراتها التنموية. وفي أعقاب إعصار ماريا، شرعت دومينيكا، في إطار جهودها للتخفيف من آثار الأحداث المناخية في المستقبل، في مسار تحويلي نحو بناء قدراتها على تحمل تغير المناخ يولي اهتماماً خاصاً للمساواة بين الجنسين والإدماج. والمبادرات البارزة مثل إنشاء مراكز "سمارت" الصحية، والملاجئ المقاومة للأعاصير، وبرنامج ثورة الإسكان الجاري تنفيذه تدفع جميعها دومينيكا نحو تحقيق هدفها المتمثل في أن تصبح أول دولة في العالم قادرة على تحمل تغير المناخ. وإضافة إلى ذلك، قطعت دومينيكا أشواطاً كبيرة في تنفيذ المبادرات التي تعزز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ودعم الفئات الضعيفة، ومنها الأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، وحماية وتمكين الأسر، وتعزيز ريادة الأعمال. وتجسد هذه المبادرات في جوهرها مقاربة متعددة الأوجه نحو النهوض بحقوق الإنسان، تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ثانياً - المنهجية

- 6- أعدّ هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية العامة لإعداد معلومات الاستعراض الدوري الشامل وقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 (18 حزيران/يونيه 2007) والقرار 16/21 (25 آذار/مارس 2011) والمقرر 119/17 (17 حزيران/يونيه 2011).
- 7- ونسّقت الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في دومينيكا، وهي هيئة دائمة مشتركة بين الوزارات ترأسها وزارة الخارجية، وتشارك في رئاستها وزارة الأمن القومي، الجهود الرامية إلى تيسير إنجاز هذا التقرير.
- 8- وتضطلع الآلية الوطنية هذه بولاية تنسيق وإعداد التقارير المقدمة إلى الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والتفاعل معها، فضلاً عن سد ثغرات التنفيذ بالمبادرة والتنسيق وتقني المتابعة الوطنية لتنفيذ الالتزامات والتوصيات. ولهذا السبب، عملت الآلية الوطنية، منذ إنشائها في عام 2019، على تحقيق هذه الغاية، حيث عقدت اجتماعات عمل دورية، واستضافت مشاورات منتظمة مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة في الفترة الفاصلة بين عامي 2019 وحتى الآن.
- 9- وعلاوة على اعتماد التوصيات التي وردت من الجولة الثالثة في عام 2019، تفاعلت الآلية الوطنية مع الوزارات والدوائر الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وأجرت معها مناقشات بشأن سبل المضي قدماً بعمليات تنفيذها.
- 10- وفي عام 2023، تكثفت جهود الآلية الوطنية تحسباً لتقديم التقرير الوطني إلى الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. وعلى هذا النحو، استمر التفاعل مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة من أجل جمع مختلف البيانات والتحيينات ووجهات النظر.
- 11- وفي وقت لاحق في آذار/مارس 2024، عُقدت مشاورات بدعم من أمانة الكومنولث لتيسير تنمية القدرات وتوسيع نطاق جمع البيانات استعداداً للاستعراض.
- 12- وفي الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه 2024، عُقدت مشاورات خاصة مع الوزارات والدوائر الحكومية المعنية، ومع مختلف منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وعقدت الآلية الوطنية اجتماعات بوتيرة أكبر في إطار جهودها لوضع اللمسات الأخيرة على التقرير. وقد أثمرت هذه التفاعلات ملاحظات ورؤى قيمة ضرورية لعملية الاستعراض. ومن ثم، يعكس هذا التقرير الالتزام بالشفافية وتفاعل الجهات صاحبة المصلحة من أجل تعزيز حقوق الإنسان.

ثالثاً - التطورات منذ الاستعراض السابق

ألف - الإصلاح الدستوري والتشريعات

- 13- تلتزم دومينيكا بحماية حقوق جميع المواطنين والحفاظ عليها، على نحو ما يرسخه الدستور ويوضحه. فالمادة 1 من الفصل 1 من دستور دومينيكا لعام 1978 تنص على حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص.
- 14- ودأبت حكومة دومينيكا على ضمان حماية حقوق مواطنيها، لا سيما بسن التشريعات. ولهذا السبب، تُسن بانتظام قوانين محيئة ترمي إلى معالجة حقوق المواطنين وحمايتهم.

15- ومنذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير، أدخلت العديد من التعديلات على التشريعات القائمة، إضافة إلى إقرار تشريعات جديدة، بما في ذلك مجموعة قوانين الأسرة. وتشير هذه المجموعة⁽¹⁾ إلى سلسلة من التشريعات التي ترمي إلى تعزيز الحماية القانونية للأسر وتعزيز رفاة الأطفال والآباء والأمهات. وترمي مجموعة قوانين الأسرة تحديداً إلى تحيين التشريعات القائمة، وإعادة تحديد كيفية إدارة المحاكم لنفقة الأطفال، ووضع أحكام لخدمات ومؤسسات رعاية الأطفال، والتعريف بقانونية وحقوق الأشخاص الذين يرتبطون بعلاقات معاشرة، وإتاحة الحماية من العنف العائلي لجميع الأطراف، والعديد من التغييرات الأخرى التي تعتبر حديثة وتقدمية. ومع التركيز الوطني والدولي الراهن على القضايا الجنسانية، تسهم هذه القوانين بشكل كبير في سد الثغرات، لا سيما فيما يتعلق بقضايا المعاشرة، وتعريف الزوج والزوجة، والنفقة الزوجية، والعنف العائلي، والحماية التي يتيحها القانون.

16- وفي نيسان/أبريل 2023، أقرت حكومة دومينيكا مجموعة قوانين الأسرة التالية بما ينماشى مع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان:

- قانون وضع الأطفال رقم 10 لعام 2023.
- قانون نفقة الأطفال رقم 11 لعام 2023.
- قانون (رعاية وتبني) الأطفال رقم 12 لعام 2023.
- قانون النفقة رقم 13 لعام 2023.
- قانون العنف العائلي رقم 14 لعام 2023.

17- ويجسد سن هذه القوانين الاستثمار في شؤون النوع الاجتماعي من خلال تعزيز ديناميات الأسرة المنصفة والمتوازنة، وضمان حصول جميع الأطفال على ما يستحقون من الرعاية والدعم، بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو الخلفية الاجتماعية.

18- وإضافة إلى ذلك، وبعد ثغرة دامت 26 عاماً، أُتيحت للجمهور، اعتباراً من 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، نسخة موحدة ومنفحة من جميع قوانين دومينيكا من عام 1990 إلى كانون الثاني/يناير 2017. وبالنظر إلى الوقت الكبير الذي انقضى منذ آخر مراجعة للقوانين في عام 1990، أنشأ مجلس الوزراء مكتباً للجنة القانون في عام 2015 لإجراء مراجعة شاملة للقوانين⁽²⁾. وأفضى هذا الجهد إلى تحديث الإطار القانوني الوطني بما يضمن إبراز المعايير المعاصرة والاهتمام بالقضايا الراهنة. وتعزز المجموعة القانونية المحيطة هذه الإطار الوطني لحقوق الإنسان بإتاحة قوانين أوضح وأيسر وأكثر ملاءمة، وتعزز من ثم حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء دومينيكا. وعلاوة على هذا العمل، تحول التركيز إلى ملحق المراجعة الأولى للقانون على مدى ثلاث سنوات، وهو يتضمن جميع القوانين من 1 كانون الثاني/يناير 2017 إلى عام 2020.

19- وأقرت حكومة دومينيكا ثلاثة تعديلات لتعزيز الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما ينماشى مع المعايير الإقليمية والدولية. ويتواءم ذلك مع الالتزام بدعم حقوق الإنسان، وضمان ألا تمس التدابير الأمنية بحريات الأفراد الأساسية وكرامتهم. ويتماشى تعديل قانون قمع تمويل الإرهاب مع هذين القانونين المهمين: قانون عائدات الجريمة المعدل، وقانون منع غسل الأموال المعدل. وترمي هذه القوانين مجتمعة إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات والاستغلال الجنسي، وقمع الجرائم المالية، وإفشال قدرة المجرمين على استخدام الأموال غير المشروعة، ومن ثم تعزيز الأمن الوطني والدولي، وتوسيع قدرات وكالات إنفاذ القانون على مكافحة تمويل الإرهاب. وجرى تأكيد التقدم الملحوظ الذي أحرزته دومينيكا في تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحسين امتثال المعايير الإقليمية والدولية ضمن نتائج الاستعراض الذي أجرته فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في عام 2022.

باء - الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

- 20- انضمت دومينيكا إلى كل من اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في 13 أيار/مايو 2019. ونتيجة لذلك، أصبحت دومينيكا الآن دولة طرفاً في سبعة صكوك من أصل تسعة من الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.
- 21- وخلال الفترة قيد الاستعراض، صدّقت دومينيكا أيضاً على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (13 أيار/مايو 2019)، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية (18 تشرين الأول/أكتوبر 2019)، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (30 حزيران/يونيه 2022)، والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاقية إسكاسو) (22 نيسان/أبريل 2024)، ووقعت على اتفاق ساموا (28 شباط/فبراير 2024).

جيم - التفاعل مع الآليات الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان

- 22- تواصل دومينيكا تفاعلها مع الآليات والهيئات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وذلك بالمشاركة في الأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية وغيرها.
- 23- واستقبلت دومينيكا، في حزيران/يونيه 2022، المقررة المعنية بحقوق كبار السن وحقوق المنحدرين من أصل أفريقي ومناهضة التمييز العنصري، والمقررة القطرية لدومينيكا التابعة للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في أول زيارة ترويجية للهيئة إلى دومينيكا. وجرّت هذه الزيارة بهدف تعزيز التعاون وتعميقه، والنهوض بمعايير حقوق الإنسان للبلدان الأمريكية، وجمع المعلومات عن سياسات الدولة في مجال حقوق الإنسان.
- 24- وفي آذار/مارس 2020، مثلت دومينيكا أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في أول استعراض عن تنفيذها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وذلك منذ تصديقها على المعاهدة في عام 1993.
- 25- وتواصل دومينيكا جهودها لتقديم تقارير هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة التي لم تُقدمها بعد.

دال - المجتمع المدني

- 26- ما تزال حكومة كومنولث دومينيكا ملتزمة بالتفاعل جدياً مع المجتمع المدني في مجال تعزيز حقوق الإنسان. وثمة إنجازان هامان يؤكدان هذا الالتزام. أولاً، عيّن مجلس الوزراء اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2022 لهدف أساسي هو تقديم توصيات إلى الحكومة بشأن السياسات والقوانين التي ترمي إلى النهوض بحياة هؤلاء الأشخاص. وثانياً، أنشئت اللجنة الاستشارية لرئيس الوزراء المعنية بقضايا كبار السن في عام 2023 بهدف تقديم توصيات وسياساتية وتشريعية دعماً لتعزيز الرعاية والحماية لكبار السن من سكان دومينيكا. وتبرز هذه المبادرات التزام الحكومة بتعزيز الشمولية وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة داخل المجتمع.

رابعاً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في دومينيكا

ألف - قبول المعايير الدولية

التنفيذ الكامل للتوصيات

(17-104، 16-104، 5-104، 2-104)

27- راجع الفقرتين 20 و 21.

28- تواصل دومينيكا الاستفادة بالكامل من المساعدة التقنية وغيرها من المساعدات التي تتيحها الهيئات الإقليمية والدولية بهدف دعم وفائها بالتزاماتها الوطنية والإقليمية والدولية في مجال حقوق الإنسان.

29- وفي عام 2024، استفادت الحكومة من المساعدة التقنية التي قدمتها أمانة الكومنولث بتنظيم جلسة عمل للآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، مما أتاح لها التوجيه والدعم لاستكمال تقريرها الوطني للجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وإضافة إلى ذلك، شاركت حكومة دومينيكا في عام 2023 في "حلقة العمل الإقليمية الكاريبية لبناء قدرات إعداد التقارير الخاصة بهيئات المعاهدات وتعزيز الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة" التي نظمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وأمانة الكومنولث بالشراكة مع حكومة بربادوس.

التنفيذ الجزئي للتوصيات

(1-104، 10-104، 11-104، 12-104، 13-104، 14-104، 15-104، 18-104، 19-104)

30- تتواصل الجهود من أجل التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتفاعل جدياً مع الهيئات الخارجية للدعم الفني وتنمية القدرات. وفي عام 2019، زار وفد رفيع المستوى من مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب دومينيكا لتبادل الآراء مع المسؤولين الحكوميين وغيرهم من الجهات المعنية صاحبة المصلحة. وخلال تلك الزيارة، تفقد وفد مبادرة الاتفاقية أيضاً سجن دومينيكا الوطني واستضاف حلقة دراسية لمدة يوم كامل بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التعذيب ضمت 20 مشاركاً ومشاركة من الوزارات والدوائر المعنية. وتبنى دومينيكا موقفاً راسخاً يناهض التعذيب واللاإنسانية والوحشية، وتمسكت بهذا الموقف منذ نشأتها بصفتها دولة حرة، وهي تترك أن هذه المبادئ منصوص عليها في الدستور.

باء - الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة

التنفيذ الكامل للتوصية (27-104)

31- في عام 2019، أنشأت حكومة دومينيكا الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة بموجب قرار لمجلس الوزراء.

32- وتعمل الآلية الوطنية هيكلاً دائماً مشتركاً بين الوزارات، ومقرها داخل وزارة الخارجية. ويتألف أعضاؤها من الأمناء الدائمين ومسؤولي التنسيق المعيّنين من الوزارات الرئيسية، بما في ذلك الخارجية، والأمن القومي، والصحة والخدمات الاجتماعية والنوع الاجتماعي، والتعليم، والبيئة، والشباب، والنهوض بالكاليناغو، والمالية. والرئيسان المشاركان للآلية ممثلان عن وزارة الخارجية ووزارة الأمن القومي. وييسر هذا الهيكل التنسيق والتعاون بين الكيانات الحكومية لتنفيذ الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان والإبلاغ بها ومتابعتها بفعالية.

33- وتجتمع الآلية بشكل دوري لمناقشة آخر المستجدات والتقدم المحرز والتحديات وأنشطة الرصد والتقييم في إطار تنفيذ ولايتها.

جيم - التعاون مع هيئات المعاهدات وغيرها من الآليات والمؤسسات الدولية

التنفيذ الكامل للتوصيات

(104-23، 104-24، 104-25)

34- راجع الفقرتين 28 و29.

التنفيذ الجزئي للتوصيتين

(104-22، 104-26)

35- ما تزال دومينيكا تواجه تحديات فيما يتعلق بالوفاء الكامل بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان بسبب محدودية مواردها وقدراتها. ومع ذلك، تسعى الحكومة إلى التصدي لهذا التحدي بالتفاعل جدياً مع الهيئات الدولية للحصول على دعمها الفني وبناء قدراتها.

36- وبدعم من أمانة الكومنولث تحديداً، تُبذل حالياً جهود حثيثة لتقديم التقرير المتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ووضع اللمسات الأخيرة على الوثيقة الأساسية الموحدة.

37- ويحظى استكمال التقرير الخاص باتفاقية حقوق الطفل بالأولوية حالياً.

دال - التعاون مع المنظمات الدولية، والوكالات المشتركة بين الدول، والمساعدة الإنمائية، والمؤسسات والسياسات

التنفيذ الكامل للتوصيات

(104-55، 104-58، 104-59، 104-61، 104-62، 104-63، 104-64، 104-65، 104-66،

(104-67)

38- بالنظر إلى أن دومينيكا إحدى أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ والمخاطر المرتبطة بالمناخ على مستوى العالم⁽³⁾، تواصل الحكومة إعطاء الأولوية لتعزيز قدراتها على تحمل تغير المناخ والتصدي لآثاره بشكل شامل في جميع القطاعات، وذلك بطريقة تدعم حقوق الإنسان وتعزيزها.

39- وفي أعقاب الدمار الذي خلفه إعصار ماريا في عام 2017، التزمت الحكومة بإعادة بناء دومينيكا، بوصفها أول دولة قادرة على تحمل تغير المناخ في العالم⁽⁴⁾، في سعيها ليس للتعافي من الكارثة فحسب، بل لإعادة البناء بشكل أفضل، ومن ثم ضمان قدراتها على الصمود في مواجهة الصدمات مستقبلاً.

40- وتتجسد رؤية أول دولة قادرة على تحمل تغير المناخ في العالم في الاستراتيجية الوطنية للتنمية قدرات الصمود لعام 2030⁽⁵⁾، وهي وثيقة سياساتية متعددة القطاعات تحدد أولويات الحكومة فيما يتعلق بثلاثة وأربعين (43) هدفاً لتحقيق التقدم الاقتصادي المستدام في ظل التحديات العالمية، لا سيما تغير المناخ. ويتسم هذا الإطار الاستراتيجي بثلاث ركائز رئيسية هي: أهداف التنمية المستدامة، ورؤية بناء أول دولة قادرة على تحمل تغير المناخ في العالم، وتنمية محورها الإنسان. وتستند في ذلك إلى سياسات واستراتيجيات قائمة أصلاً، بما في ذلك استراتيجية النمو والحماية الاجتماعية (2014-2018)، وسياسة التكيف مع تغير المناخ لعام 2001، واستراتيجية التنمية منخفضة الكربون لتحمل تغير المناخ لعام 2018، وذلك بدمج القدرة على تحمل تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث ضمن الإطار الوطني لتخطيط النمو والتنمية.

41- وتوائم هذه الاستراتيجية الوطنية خطة تحمل تغير المناخ والتعافي من آثاره لعام 2030 التي أقرتها الحكومة في عام 2020، وتشغل الاستراتيجية نفسها. وتترجم هذه الخطة رؤية دومينيكا أن تصبح أول دولة قادرة على تحمل تغير المناخ وتحويل الاستراتيجية الوطنية إلى مبادرات وأنشطة. وتحول خطة تحمل تغير المناخ والتعافي من آثاره الأهداف الثلاثة والأربعين (43) الواردة في الاستراتيجية الوطنية إلى عشرين (20) هدفاً محدداً لتحمل تغير المناخ في إطار ستة (6) مجالات نتائج رئيسية:

- مجتمعات قوية؛
- اقتصاد قوي؛
- بنية تحتية جيدة التخطيط ومستدامة؛
- وحي جماعي معزز؛
- نظم مؤسساتية معززة؛
- أصول طبيعية وأصول فريدة أخرى محمية ومستغلة استغلالاً مستداماً.

42- وجدير بالذكر أن الإطار الوطني المهيّن لسياسات القدرة على تحمل تغير المناخ يتبع مقارنة قوية تشمل الجميع وتفضي إلى التحول في مجال النوع الاجتماعي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، مما يضمن عدم تخلف أحد عن الركب. وتعترف هذه المقاربة بالحاجة إلى معالجة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الرجال والنساء والفتيان والفتيات، فضلاً عن التحديات التي تواجهها الفئات الضعيفة والمحرومة، لضمان نتائج عادلة ومقصودة وحماية حقوق الأفراد المهمشين.

43- وتدرك حكومة دومينيكا أيضاً أنها لا تستطيع بمفردها تحقيق رؤية القدرة على تحمل تغير المناخ، وأن ذلك يتطلب مقارنة تعاونية، بما في ذلك دعماً من الجهات الدولية الشريكة لها. ولهذا السبب، شاركت دومينيكا في الفترة قيد الاستعراض في العديد من الاجتماعات الإقليمية والدولية التي تسعى إلى التصدي لتغير المناخ وآثاره، وتسليط الضوء على شواغل واحتياجات الدول الأشد ضعفاً، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وإضافة إلى ذلك، استضافت دومينيكا في آذار/مارس 2023 اجتماعاً تنسيقياً للشركاء في التنمية ضم شركاء ومسؤولين حكوميين وجهات غير حكومية صاحبة المصلحة. وكان هذا الاجتماع بمثابة منتدى للحوار بشأن تنسيق المساعدة الإنمائية لدومينيكا تحقيقاً لأهدافها في مجال القدرة على تحمل تغير المناخ.

44- واضطلعت وكالة تنفيذ القدرة على تحمل تغير المناخ في دومينيكا، التي عملت على مدى 5 سنوات (من 2018 إلى 2023)، بدور أساسي في التعافي في أعقاب إعصار ماريا، وفي النهوض برؤية أول دولة قادرة على تحمل تغير المناخ، وذلك من خلال قيادة وتنسيق المبادرات الاستراتيجية عبر القطاعات في دومينيكا.

45- واسترشدت أنشطة وكالة تنفيذ القدرة على تحمل تغير المناخ في دومينيكا بخطة تحمل تغير المناخ والتعافي من آثاره، وركزت على مجالات مثل تقديم الدعم والمشورة للوزارات، وتطوير وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية، والإسهام في تنفيذ المبادرات والمشاريع الواردة في خطة التحمل. ويسرت الوكالة عملية دمج القدرة على الصمود ضمن الخطط الاستراتيجية والسياسات واللوائح التنظيمية للوزارات الحكومية، بما يضمن مواءمتها مع أهداف خطة التحمل. وإضافة إلى ذلك، اضطلعت الوكالة بدور رئيسي في تطوير نموذج إطار نتائج صمود الخطط الاستراتيجية، وفي تأمين التمويل لمبادرات مثل التدريب على صياغة مقترحات التمويل المناخي، وتطوير إطار التقييم والرصد الإلكتروني. وإضافة إلى دعم السياسات والدعم المؤسسي، شاركت الوكالة بنشاط في تنفيذ مشاريع في إطار خطة التحمل،

بدءاً من دعم قطاع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في تخطيط أعمالها إلى إطلاق مبادرات مبتكرة مثل التأمين المرن للحماية من الأعاصير، ومبادرة التأهب المجتمعي للطوارئ. ومن خلال هذه الجهود، أسهمت الوكالة بشكل كبير في مضي دومينيكا قدماً لتصبح دولة قادرة على تحمل تغير المناخ، وتعزيز تنميتها المستدامة، وتحسين رفاهية مواطنيها. وتشمل بعض إنجازات الوكالة ما يلي تحديداً:

- يرمي مشروع تعزيز الزراعة المستدامة الذكية والتجهيز الزراعي لغرض القدرة على تحمل تغير المناخ في دومينيكا، الذي مولته حكومة إيطاليا، إلى دعم الإدارة المستدامة والمتكاملة للموارد، لا سيما المياه. ويتيح المشروع برامج تعزيز القدرات المستجيبة للنوع الاجتماعي في مجال الزراعة الذكية مناخياً من أجل دعم مزارعي الخضروات في مجتمع مورن بروسبير وتمكينهم من مواجهة التحديات المتعلقة بالمناخ وتحسين الأمن الغذائي والمائي. وتعتبر مشاركة الجهات صاحبة المصلحة التي تراعي الفوارق بين الجنسين مكوناً أساسياً لضمان توافق المشروع مع الاحتياجات والأولويات المحلية.
- يتيح الإصدار الناجح لدليل إدارة المخاطر في روزو/بوترزفيل وتسليمه التوجه الاستراتيجي لإدارة المخاطر المناخية وغيرها من المخاطر في روزو ومجتمع بوترزفيل المجاور. وإضافة إلى ذلك، تضطلع استراتيجية روزو لإدارة المخاطر والقدرة على الصمود، التي أعدت بتكليف من الوكالة وبفضل موارد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدور محوري في مساعدة شعبة الحكم المحلي ومجلس مدينة روزو.
- سعت مبادرة التأهب المجتمعي للطوارئ إلى بناء القدرات، وتطوير أو تنشيط اللجان المجتمعية لإدارة الكوارث، ووضع خطط، وضمان المعدات والإمدادات اللازمة لحالات الطوارئ لضمان الاستقلالية لمدة 15 يوماً قبل كل موسم أعاصير. وترمي هذه المبادرة إلى بناء قدرة المجتمع على الصمود وضمان تقديم الدعم الكافي لضعاف الأشخاص أثناء الكوارث وما بعدها. وكان أحد الإجراءات المهمة في إطار مبادرة الاستجابة المجتمعية في حالات الطوارئ هو إجراء دراسة عن مواطن الضعف من أجل تحديد المجتمعات الأشد ضعفاً وتصنيفها إلى أربع مجموعات متباينة، بناء على درجات تفاوتها من أصل 100 درجة. وأجريت هذه الدراسة في 41 قرية في جميع أنحاء دومينيكا، وحددت 13 مجتمعاً على أنها "الأشد ضعفاً"، و29 مجتمعاً على أنها "أكثر ضعفاً"، و11 مجتمعاً على أنها "ضعيفة"، و14 مجتمعاً على أنها "الأقل ضعفاً".

46- وبدعم من وزارات الخارجية، والمالية، والتنمية الاقتصادية، والقدرة على تحمل تغير المناخ والضمان الاجتماعي وغيرها، أقامت الوكالة العديد من الشراكات التي ساعدت على معالجة آثار إعصار ماريا، وأولت اهتماماً خاصاً للفئات الضعيفة، فضلاً عن حشد الدعم التقني والموارد اللازمة لتعزيز طموحات دومينيكا في مجال القدرة على تحمل تغير المناخ.

47- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، انتهت ولاية الوكالة، ودُمجت مهامها ومسؤولياتها ضمن مهام وزارة المالية، وذلك بإنشاء وحدة القدرة على التحمل لمواصلة جهود دومينيكا الشاملة نحو دومينيكا قادرة على تحمل تغير المناخ.

48- وبُذلت جهود كبيرة لمعالجة الروابط بين تغير المناخ والنوع الاجتماعي، مع الاعتراف بوجود حاجة ماسة إلى دمج المنظورات الجنسانية في العمل المناخي لضمان التصدي بشكل فعال لأوجه الضعف والاحتياجات والإسهامات الفريدة للنساء والرجال. فمن خلال مشروع "إينجنדר" (EnGenDER) مثلاً،

الذي مولته كل من حكومتي المملكة المتحدة وكندا، وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، نُفذت مبادرات لضمان أن تسترشد استجابات تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث بتحليل أوجه عدم المساواة بين الجنسين أثناء الأزمات. ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في دعم قدرة النساء والفتيات والفئات السكانية الضعيفة الأخرى والأجيال المقبلة في دومينيكا أكثر على تحمل تغير المناخ. وتشمل الإنجازات الرئيسية المتسقة مع الأهداف الوطنية على سبيل المثال لا الحصر: '1' مراجعة مشروع السياسة الجنسانية الوطنية لضمان توافقها مع أهداف دومينيكا في مجال القدرة على تحمل تغير المناخ، '2' وضع مشروع خريطة طريق لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المساهمات المحددة وطنياً، '3' إجراء تبادل معرفي لصيادي الطعم الأبيض أو "التيوي" بهدف تمكينهم من المعارف والمهارات اللازمة لجعل سلسلة القيمة أكثر استدامة وجاذبية بوصفها سوقاً وخياراً لكسب العيش للأجيال المقبلة.

هاء - الإطار الدستوري والتشريعي

التنفيذ الكامل للتوصيات

(104-29، 104-122، 104-81، 104-95، 104-105، 104-107، 104-109، 104-130)

49- يتوافق الإطار التشريعي لدومينيكا مع اتفاقية حقوق الطفل. وفي نيسان/أبريل 2023، أقرت دومينيكا عدة مشاريع قوانين في البرلمان للنهوض بحياة الأطفال وأقاربهم بما في ذلك: '1' قانون رعاية وتبني الأطفال رقم 12 لعام 2023، '2' قانون نفقة الأطفال رقم 11 لعام 2023، '3' قانون وضع الأطفال رقم 10 لعام 2023، '4' قانون النفقة رقم 13 لعام 2023.

50- ويخدم قانون رعاية وتبني الأطفال لعام 2023 غرضين أساسيين: حماية الأطفال من سوء المعاملة والإهمال وتيسير تبنيهم عندما يكون ذلك ضمن مصالحهم الفضلى. ويدير الوزير القانون، بدعم من مدير الخدمات الاجتماعية واللجنة الاستشارية، ولجنة التبني؛ ويشدد القانون على الشركات مع الوكالات أو الشركات لضمان رفاهية الأطفال. ويحدد القانون مختلف السيناريوهات التي قد يحتاج فيها الطفل إلى الحماية، مما يضمن تغطية شاملة. وإضافة إلى ذلك، يعطي القانون الأولوية لمصالح الطفل الفضلى، مع مراعاة عوامل مثل عمره واحتياجاته وآرائه وأمانه. وقد حُدثت إجراءات التحقيق والتقييم، مع التركيز على سلامة الطفل ورفاهيته. ووُضعت تفاصيل خيارات خطط الاستمرارية، بما في ذلك التبني أو الرعاية البديلة أو العودة إلى الوالدين، بما يضمن اتباع مقاربة محورها الطفل.

51- ويلغي قانون وضع الأطفال لعام 2023 مفهوم الأطفال "غير الشرعيين"، مما يضمن المساواة بين جميع الأولاد. ويحدد معايير الأبوة وحقوق الإرث مسترشداً في ذلك بمصالح الطفل الفضلى. وتُنسب الأبوة إلى الرجل في مختلف الظروف، بما في ذلك الزواج أو معايشة الأم قبل الولادة، أو الإقرار بالأبوة، أو ما تحدده المحكمة. ويكفل القانون التوزيع العادل للأصول بين الأبناء، بغض النظر عن الحالة الزوجية للوالدين، مع تأكيد مبدأي الشمولية والإنصاف في مسائل الإرث.

52- وتظل حكومة دومينيكا ملتزمة بمبادئ اتفاقية حقوق الطفل لتعزيز مصالح الطفل الفضلى وبقائه ونمائه. وفي إطار مبادرة أوسع لإنشاء مركز جديد لتبسيط وتعزيز جودة وكفاءة جميع الخدمات الاجتماعية، أنشأت الحكومة في عام 2023 دائرة الخدمات الاجتماعية التي تضم وحدات متخصصة تركز على مجالات محددة، بما في ذلك النوع الاجتماعي، وحماية الطفل، ونظام المراقبة، وقضاء الأحداث، والمشورة، والرعاية الاجتماعية. ومن المهم الإشارة إلى أن لهذه الوحدة المتخصصة ولاية متجددة ترمي إلى العمل جدياً من أجل تنفيذ هذه القوانين.

53- وفي عام 2013، صدّقت دومينيكا على بروتوكول باليرمو، وهو اتفاق بين الدول لقمع ومعاقبة المتاجرين بالأطفال والنساء، وسنّت من ثم قانون (منع ومكافحة) الجريمة المنظمة عبر الوطنية لقمع ومعاقبة هؤلاء المتاجرين. وإضافة إلى ذلك، يجرم قانون الجرائم الجنسية في دومينيكا، الذي يحكم الجرائم الجنسية، بما في ذلك التلاعب جنسياً بالأطفال، كل من يُشركون الأطفال في أي أنشطة جنسية، بما في ذلك استغلال الأطفال في المواد الإباحية.

54- وُحّد سن الرضا لأي علاقة جنسية في ستة عشر (16) عاماً. ويحظر قانون الجرائم الجنسية الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية، ويجوز مقاضاة الأنشطة ذات الصلة بموجب قوانين مكافحة الدعارة أو الاتجار بالبشر. ويحمي القانون المذكور جميع الأشخاص من أي "علاقة جنسية غير مشروعة" والاغتصاب، والقوادة لأغراض الدعارة، وسفاح المحارم. وُحددت العقوبة القصوى لممارسة الجنس مع شخص يقل عمره عن 14 عاماً في السجن لمدة 25 عاماً.

55- وفيما يتعلق بمكافحة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال وتعزيز آليات دعم الأطفال الناجين من سوء المعاملة والإهمال والعنف العائلي، تدعم وحدة حماية الطفل، وهي وحدة تابعة لدائرة الخدمات الاجتماعية، أنشطة الدعوة والتوعية بشأن سوء معاملة الأطفال وضرورة حمايتهم. ومنذ، أطلقت مبادرات مهمة. وفي أيار/مايو 2024، أطلقت وزارة الخدمات الاجتماعية حملة تواصل لزيادة إبراز عمل الدائرة وأعدت مواد تعليمية بلغات مختلفة، بما في ذلك الفرنسية والمندرين والإسبانية، لضمان نشر رسائل شاملة بين مجتمعات المهاجرين. ويركز برنامج الالتفاف على إعادة تأهيل الأحداث، ويرمي إلى تحسين احترام الذات وتقديم المشورة. وتواصل الدائرة أيضاً أنشطة التوعية المجتمعية بانتظام لشحذ وعي مقدمي الخدمات العاملين في الخطوط الأمامية، بما في ذلك قطاعات الشرطة والتعليم والصحة، بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بسوء معاملة الأطفال والعنف العائلي وقضاء الأحداث. ويتمثل أحد أهداف دورات التوعية هذه في تعزيز بروتوكول الإبلاغ بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة.

56- وتدرّك الحكومة المخاطر الكبيرة التي يواجهها الأطفال الذين هم عرضة للعنف العائلي أو سوء المعاملة، بما في ذلك مشاكل الصحة البدنية والعقلية على المدى الطويل، واحتمال استمرار العنف في علاقاتهم المستقبلية. ومن ثم، يُعتبر التصدي للعنف العائلي أمراً حاسماً للحفاظ على استقرار الأسرة وانسجامها وصمودها داخل المجتمع بشكل عام. وتماشياً مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أقرت دومينيكا أيضاً قانون العنف العائلي لعام 2023. ومن خلال هذا القانون، وُسّع تعريف العنف العائلي، مما منح حقوقاً جديدة مثل تقديم الأطفال والمعالين طلبات للحصول على أوامر حماية من المحكمة. ويشدد القانون على حظر العنف العائلي، ويضمن حصول الضحايا على مساعدة الشرطة، والحماية القانونية، وخدمات الدعم. ويتمتع الضحايا، بمن فيهم البالغون الذين لهم علاقات عائلية، والأطفال، والمعالون الذين يعولهم الضحية أو المتهم، بالحقوق في حماية الشرطة، والرعاية الطبية، وسرية معلوماتهم، والمشورة وغيرها من الخدمات. ويعطي القانون الأولوية لسلامة الضحايا، والانتصاف القانوني ضد مرتكبي العنف العائلي، والحصول على خدمات الدعم للمتضررين من هذا العنف.

57- وقُطعت أشواط كبيرة في مكافحة العنف ضد النساء والأطفال في دومينيكا. ففي عام 2020، أنشأت الحكومة برنامج المساعدة الاجتماعية للناجيات من العنف العائلي اللاتي يحتجن إلى مكان آمن بعيداً عن مرتكبي العنف، إضافة إلى الإمدادات الأساسية. وقد ساعد البرنامج منذ إنشائه أكثر من 50 أسرة. وتماشياً مع قانون العنف العائلي لعام 2023 أيضاً، عُيّن أخصائيان اجتماعيان بمكتب الشؤون الجنسانية لتقديم الدعم المباشر للناجيات من العنف الجنساني.

58- وعلاوة على ذلك وتعزيزاً لاستجابة الشرطة وفهمها، نظم مكتب الشؤون الجنسانية، على أساس مشروع "إعادة البناء على قدم المساواة"، دورات تدريبية لضباط الشرطة بشأن أحكام قانون العنف العائلي الجديد. ومن خلال هذا التدريب، أصبح الضباط مجهزين بشكل أفضل لتحديد حالات العنف العائلي ومعالجتها بمزيد من الفعالية. وثمة أيضاً ضباط شرطة محدّدون لمعالجة قضايا سوء معاملة الأطفال والعنف العائلي، ويجري تدريبهم وتعيينهم باستمرار للتعامل مع هذه القضايا.

التنفيذ الجزئي للتوصيتين (104-90، 104-138)

59- يكفل قانون التعليم الحق في التعليم لجميع الأطفال الذين بلغوا سن التعليم الإلزامي، أي من 5 أعوام إلى 16 عاماً، بمن فيهم الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة.

60- وينص القانون على إتاحة برامج تعليمية خاصة للطلاب في سن التعليم الإلزامي الذين "يحتاجون إلى تعليم خاص بحكم الاستثناءات الذهنية أو التواصلية أو السلوكية أو البدنية أو غيرها من الاستثناءات المتعددة"، وقد تتخذ هذه البرامج شكل خطة تعليمية فردية مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الخاصة لهؤلاء الطلاب. ولهذا السبب، توجد في نظام التعليم مدارس متخصصة تلبي احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة حصرياً. وإضافة إلى ذلك، يُدمج الطلاب ذوو الاحتياجات الخاصة ضمن صفوف المدارس العادية.

61- وعلاوة على ذلك، تمتلك وزارة التربية والتعليم وحدة مكرسة للتعليم الخاص تواصل تقديم دعمها التعليمي للطلاب ذوي الإعاقة. ومع ذلك، تُقر الحكومة بأن الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لدعم هؤلاء الطلاب. ومع هذا الإقرار، توجد لهذا السبب خطط لإنشاء منهج دراسي للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، ضمن خطة قطاع التعليم الجديدة التي أطلقت في عام 2020.

62- وعلاوة على ذلك، تنص التصريحات العلنية لرئيس الوزراء على ضرورة إتاحة إمكانية نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جميع المباني والبنى التحتية العمومية. وتنص اللوائح التنظيمية للبناء لعام 2022 على إرشادات بشأن نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة، تتضمن إمكانية النفاذ دون عوائق إلى المباني العمومية والمؤسساتية. وتفرض وزارة التعليم أيضاً على جميع المدارس المشيئة حديثاً بناء منحدرات ومرافق دورات المياه خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

واو- الحق في مستوى معيشي لائق والحق في العمل والصحة والسكن والعدالة والضمان الاجتماعي والتعليم

التنفيذ الكامل للتوصيات

الحق في الصحة

(التوصيات 104-86، 104-87، 104-88)

63- وفقاً لمؤشر التنمية البشرية لعام 2020، تتمتع دومينيكا بأعلى متوسط عمر متوقع في منطقة الكاريبي، وتسجل أعلى عدد من المعمرين المؤيدين للفرد الواحد على مستوى العالم. ومع متوسط عمر متوقع عند الولادة يبلغ 78,2 عاماً، تعكس هذه الإحصائية بشكل إيجابي جودة الحياة لسكان البلد.

64- وتلتزم حكومة دومينيكا بتحقيق الرعاية الصحية الشاملة لجميع مواطنيها، واستغادتهم من خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والثالثة.

- 65- وتتاح خدمات الرعاية الأولية من خلال شبكة مكونة من تسعة وأربعين (49) مركزاً صحياً في سبع (7) مقاطعات. وتشمل هذه الخدمات، على سبيل المثال لا الحصر، التطعيم والرعاية الصحية للأم والطفل وفحوصات السرطان وفحوصات الأمراض غير المعدية، وهي متاحة مجاناً للجميع، بمن فيهم المهاجرون.
- 66- وفي مرافق الرعاية الصحية الأولية، توجد عيادات متخصصة لكبار السن لتيسير تقديم خدمة عالية الجودة دون فترات انتظار طويلة. ويتعاون ممارسو الرعاية الصحية الأولية داخل المجتمعات الريفية أيضاً مع أفراد المجتمع المحلي لتحديد كبار السن الذين قد لا يستطيعون زيارة مراكز الرعاية الصحية، فيزورهم الممارسون الصحيون بانتظام ودون مقابل.
- 67- وتركز الحكومة على بناء 12 مركزاً صحياً جديداً من فئة "سمارت"، إذ بدأ بالفعل تشغيل 6 منها. وتوسع هذه المبادرة نطاق حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الرعاية الصحية. وضممت هذه المراكز لدمج حلول الطاقة المستدامة، وضمان استمرارية الخدمات أثناء حالات الطوارئ، وتعزيز إتاحة الرعاية الصحية بشكل عام.
- 68- والرعاية الصحية الثانوية والثالثية متوفرة وجرى تعزيزها، لا سيما وأن الجهود سارية لتحديث مستشفيات، واستكمال المستشفى الوطني المتطور الجديد، وهو مستشفى الصداقة الدومينيكية الصينية في عام 2022. ويتيح هذا المستشفى الجديد للسكان إمكانية الاستفادة من مجموعة متنوعة من الخدمات الصحية المتخصصة. وتتاح خدماته مجاناً أيضاً للأشخاص من سن الرضاعة حتى 18 عاماً ومن سن 60 عاماً فما فوق.
- 69- وفي حزيران/يونيه 2024، بدأت وزارة الصحة والعافية والخدمات الاجتماعية، بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، العمل بمعايير الرعاية الصحية الشاملة لخدمات الرعاية الصحية العالية الجودة المصممة خصيصاً للمراهقين، وهو ما يجعل دومينيكا أول دولة في المنطقة تتبنى هذه المعايير. وترمي هذه المعايير إلى إتاحة خدمات رعاية صحية عادلة ومحترمة وشاملة تغطي جوانب الصحة البدنية والعقلية والاجتماعية للمراهقين، مع التركيز على سد ثغرات إتاحة الرعاية الصحية والوقاية من الأمراض غير المعدية.
- 70- وفي عام 2023، وضعت خطة استراتيجية وطنية للصحة بدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، مع التركيز على تعزيز القوى العاملة في مجال الرعاية الصحية، وتعزيز إطارها المؤسسي، وإتاحة خدمات صحية فورية، ودعم الفئات الضعيفة، وإدارة الأمراض من خلال الكشف والوقاية المبكرين.
- 71- وضمن الجهود الرامية إلى تعزيز زيادة فرص حصول الأمهات والأطفال على التأمين الصحي، يسرت الحكومة في نيسان/أبريل 2017 بدء العمل ببرنامج تجريبي للتأمين الصحي الوطني، التابع للضمان الاجتماعي الدومينيكي، وهو برنامج يستهدف الأمهات والأمهات الحوامل اللاتي بلغن 35 عاماً من العمر أو أقل والأطفال دون سن الثالثة. ويسعى البرنامج إلى المساعدة على تخفيف الأعباء التي تواجهها الأمهات والأمهات الحوامل لتمويل احتياجات الرعاية الصحية الخاصة بهن وبأطفالهن.

الحق في التعليم

(التوصيتان 104-91، 104-37)

- 72- تدرك حكومة دومينيكا أن التعليم وسيلة حاسمة لتحسين رفاهية سكانها وفرصهم في الحياة. ويتجلى هذا الالتزام بتخصيص الحكومة سنوياً ما يقرب من 5 في المائة من إجمالي ناتجها المحلي للتعليم خلال السنوات من 2019 إلى 2022، متجاوزة بذلك المتوسط العالمي البالغ 4,5 في المائة. وبلاستثمار في التعليم، تدرك الحكومة الدور الهام الذي يضطلع به التعليم في التنمية البشرية، ويسهم من ثم في النهوض بالتنمية الوطنية بشكل عام.

73- وينص قانون التعليم على أن التعليم في دومينيكا إلزامي لجميع الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 5 أعوام و16 عاماً، ويُتاح مجاناً من خلال المدارس الحكومية. وفي الوقت الذي يُشجع بشدة على الالتحاق بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم العالي، إلا أن هذا الالتحاق ليس إلزامياً للأطفال والمراهقين الدومينيكيين.

74- وبالنسبة للسنة الدراسية 2023-2024، بلغ إجمالي عدد الطلاب المسجلين في المدارس الابتدائية 496 5، منهم 2 735 ذكراً و2 761 أنثى، و4 400 طالب مسجلين في المدارس الثانوية، منهم 2 267 ذكراً و2 133 أنثى.

75- وفي إطار الجهود المبذولة للنهوض بجودة قطاع التعليم وكفاءته بشكل عام، أطلقت وزارة التعليم في عام 2020 خطة قطاع التعليم في كومنولث دومينيكا 2020-2025. وتحدد هذه الخطة مهمة وزارة التعليم ورؤيتها وتوجهها العام فيما يتعلق بقطاع التعليم في دومينيكا على المدى المتوسط، وهي خطة صُممت مع التركيز بشكل خاص على التفاوت بين الجنسين، وبناء القدرة على تحمل تغير المناخ.

76- ولتحسين فرص الحصول على التعليم والمساواة في ذلك، وضعت الحكومة برنامج شبكة أمان مدرسية تشمل التركيز على تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، والتحويلات النقدية، والمنح الدراسية، وإتاحة الزي المدرسي والكتب المدرسية، والتغذية المدرسية.

77- وفيما يتعلق بتعزيز فرص حصول أطفال الكاليناغو على التعليم، تقوم الحكومة حالياً، من خلال وزارة النهوض بالكاليناغو وبدعم من الجهات الدولية الشريكة لها، ببناء مدرسة سينيكو الابتدائية التي ستكون واحدة من أربع مدارس ابتدائية حكومية مخصصة لأطفال إقليم الكاليناغو. وخصصت العديد من المنح الدراسية لطلاب الكاليناغو. وفي عام 2024، خُصصت 20 منحة جامعية لطلاب الكاليناغو للدراسة في الصين وكوبا.

78- وأثر إعصار ماريا بشكل كبير على المدارس في دومينيكا في عام 2017، حيث تضررت 83 في المائة من المرافق التعليمية بدرجات متفاوتة؛ وتضرر من الإعصار 100 في المائة من جميع الطلاب، أي 575 13 طالباً وطالبة. وفي إطار عملية استعادة الخدمات التعليمية وإعادة البناء بشكل أفضل، سعت الحكومة إلى إعادة بناء مدارس "سمارت" بدعم من مختلف شركائها الثنائيين، بما في ذلك حكومتا كندا والصين.

79- وفي أيار/مايو 2022، وبدعم من الحكومة الكندية ومصرف التنمية الكاريبي، فتحت ثلاث مدارس ابتدائية أبوابها. وشُيِّدت جميع هذه المدارس على أساس بنية تحتية قادرة على تحمل تغير المناخ، ومطابقة معايير السلامة، وميزات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وتدمج هذه المدارس أيضاً تقنيات الطاقة المتجددة ولديها خطط لإدارة الحد من مخاطر الكوارث.

80- وتسعى دومينيكا إلى إدماج التكنولوجيا في التعليم واستخدامها في الفصول الدراسية بوصفها وسيلة لإعادة تشكيل التعلم في الفصول الدراسية وتعزيز نتائج التعليم. وفي أعقاب إعصار ماريا، سعت وزارة التعليم إلى استبدال المعدات التي دُمِرت وتحديث مختبرات الحاسوب لتعزيز التعليم والتعلم، وتلبية معايير التقييم عبر الإنترنت. ولهذا السبب، تتوافر حالياً في جميع المدارس الابتدائية والثانوية في دومينيكا إمكانية استخدام أجهزة الحاسوب والأجهزة المتاحة للتعليم والتعلم، بما في ذلك التعلم عبر الإنترنت.

الحق في العدالة

(التوصية 104-78)

81- فيما يتعلق بالحق في العدالة، تواصل وزارة الأمن الوطني والشؤون الداخلية اتخاذ خطوات حاسمة لضمان اللجوء إلى العدالة في إطار زمني معقول، ومن ثم التخفيف من تراكم القضايا. وشملت هذه التدابير تنفيذ قرار الحكومة لعام 2019 بتوسيع حجم قوات شرطة دومينيكا من 500 إلى 600 شرطي وشرطية،

فضلاً عن إتاحة التدريب المنتظم والمستمر للمدعين العامين في مجالات رئيسية مثل القانون الجنائي. وعُيّن قاضٍ إضافي لدعم إجراءات تناول قضايا المحاكم في حينها، ويجري النظر في تعيين مُسجّلٍ لدعم الإدارة في محاكم الصلح.

82- واستكمالاً للجهود المبذولة لدعم إقامة العدل على الوجه الصحيح، استثمر مبلغ 200,000,00 دولار في إعادة تأهيل محاكم الصلح، مما أفضى إلى إنشاء قاعتي محكمة إضافيتين في منتصف عام 2022. وسيُعين قريباً قاضٍ يتناول الاعتراضات تحديداً لمعالجة قضايا ملكية الأراضي وحيارة الأراضي، مما سيسمح للقضاة الآخرين بالتركيز على قضايا أخرى. وعلاوة على ذلك، ما تزال المناقشات جارية لإنشاء وحدة إحالة المستندات، وهو ما سيلغي الحاجة إلى محاكمات تمهيدية لبعض القضايا، ويُعجل بتحقيق العدالة بما يتماشى مع حقوق الإنسان.

83- ودومينيكا أيضاً بلد مستفيد من مشروع العدالة الإقليمي الجاري الذي موله الاتحاد الأوروبي (وهو شراكة بين الاتحاد الكاريبي وبين الاتحاد الأوروبي بشأن العدالة) الذي أُطلق في عام 2023. ويرمي المشروع إلى الحد حالياً ومستقبلاً من القضايا الجنائية المتركمة في بلدان الكاريبي من خلال دمج البرمجيات والأجهزة والتدريب، وتنمية القدرات، والإصلاحات الإجرائية، وتدخلات التوعية المجتمعية لمعالجة أسباب تراكم القضايا.

الحق في مستوى معيشي لائق والحق في العمل

(التوصيات 104-56، 104-60، 104-68، 104-68، 104-69، 104-82، 104-83، 104-85، 104-89، 104-92، 104-140)

84- صُمم تركيز الحكومة على الحماية الاجتماعية لتعزيز الإنصاف وبناء القدرة على الصمود وإتاحة الفرص للفئات الأشد ضعفاً، وذلك بتزويدها بالمنافع والخدمات مثل المساعدة الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات أو شبكات الأمان الاجتماعي، وبرامج سوق العمل النشطة، وخدمات الرعاية الاجتماعية، والتأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات. ولا ترمي مقارنة الحماية الاجتماعية هذه إلى الحد من الفقر فحسب، بل إلى إحداث تحول طويل الأمد نحو أسر ومجتمع أكثر تكيفاً وقدرة على الصمود.

85- ويوجد في دومينيكا حالياً أكثر من ثلاثين برنامجاً لشبكات الأمان، بما في ذلك برامج التغذية المدرسية، والمساعدات العينية، والمساعدات السكنية، وبرامج سوق العمل⁽⁶⁾. وبرنامج المساعدة العمومية أكبر البرامج، إذ يمثل 18,7 في المائة من إجمالي نفقات المساعدة. وذكر البنك الدولي أن سخاء برنامج المساعدة العمومية والمساعدات الاجتماعية للمعاشات التقاعدية أكبر من المتوسط في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ومن أبرز ما أدرج مؤخراً هو بدء الحكومة العمل بدفع معاش تقاعدي غير قائم على الاشتراكات للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 70 عاماً فما فوق، وذلك اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2023.

86- وما يزال الحق في العمل والحق في الحماية الاجتماعية يحظيان بدعم كبير من البرنامج الوطني للعمالة والعديد من برامج الحماية الاجتماعية الأخرى التي احتفظ بها بعد إعصار ماريا وطوال فترة جائحة كوفيد-19. ويتيح هذا البرنامج الوطني للبلد فرصاً للتدريب، والعمالة المجتمعية، والإرشاد التعليمي.

87- ووضّع إطاران رئيسيان للسياسات، وهما الاستراتيجية الوطنية للقدرة على الصمود والتنمية لعام 2030، وخطة تحمل تغير المناخ والتعافي من آثاره لعام 2030. ورؤية تحمل تغير المناخ نمط تنموي يسعى إلى تحصين الركائز الرئيسية للسياسة الوطنية في وجه تغير المناخ (أي منحها القدرة على الصمود أمام الآثار المدمرة للظواهر الجوية الشديدة)، وهذه الركائز هي التنوع الاقتصادي، والنمو المستدام والشامل، وإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل، والتنمية الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، والحد من الفقر، والإدارة البيئية، والحفاظ على الثقافة.

88- ودومينيكا من أوائل البلدان في الكاريبي التي أشارت إلى أنها ستضع سياسة واستراتيجية للحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات تربط الحماية الاجتماعية بإدارة مخاطر الكوارث. وتكفل هذه الاستراتيجية أن تكون نظم الحماية الاجتماعية قادرة على التكيف، وتسهم في تحسين القدرة على الصمود بالتركيز على المؤسسات السليمة وإنجازاتها وإتاحة الموارد لها.

89- ومن أجل بناء القدرة على الصمود في هذا القطاع، تنفذ الحكومة، من خلال وزارة الزراعة، مشروع القدرة على الصمود في وجه الكوارث في دومينيكا، وهو مشروع موله البنك الدولي بقيمة 25 مليون دولار أمريكي. وأتاح هذا المشروع مدخلات (بما في ذلك الأسمدة والمواد اللازمة لبناء الصوبات الزراعية، وإتاحة خزانات المياه للمزارعين لتمكينهم من جمع مياه الأمطار وتشجيعهم على جمعها، وما إلى ذلك) وبذوراً ومواد زراعية ذات جودة عالية من أصناف المحاصيل المناسبة للمزارعين، وشجع أيضاً على إشراك النساء والشباب الريفيين في الزراعة. وينتج المشروع أيضاً المساعدة التقنية والاستثمار في أدوات الميكنة الصغيرة والتكنولوجيات المتطورة التي بدأت بالفعل في تعزيز الإنتاج والإنتاجية في هذا القطاع.

90- وتشمل بعض البرامج والمشروعات التي يجري تنفيذها أو التي أُنجزت مؤخراً لدعم الأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وفرص العمل، والنهوض بآفاق النمو في البلد ما يلي: '1' البرنامج الوطني لزراعة الحدائق المنزلية بدعم من مركز دومينيكا والصين الزراعي الحديث الذي يرمي إلى تحقيق هدفين مزدوجين هما دعم التزيين الوطني والأمن الجيد، وذلك بزراعة الخضروات والمنتجات البستانية وأشجار الفاكهة. وخلال الفترة من كانون الثاني/يناير 2020 إلى أيار/مايو 2021، زُرعت أكثر من 490 000 شتلة خضروات عالية الجودة، و17 768 شتلة زهور و2 289 شجرة فاكهة، '2' توزيع نباتات وأشجار الحمضيات على مزارعي الحدائق المنزلية والمدارس وصغار مزارعي الكفاف. ففي عام 2020 مثلاً، وُزِع ما مجموعه 4 235 نبتة حمضيات على 111 مزارعاً لغرس 60 فداناً من الأراضي الزراعية؛ '3' تزويد صغار المزارعين بمدخلات وبذور عالية الجودة ومواد زراعية من أصناف المحاصيل المناسبة بأسعار معقولة. وأسهمت هذه المبادرة أيضاً في جذب النساء والشباب الريفيين إلى الزراعة، فضلاً عن تعزيز الإنتاج والإنتاجية.

الحق في سكن لائق

(التوصية 104-57)

91- الحصول على مسكن أولوية رئيسية بالنسبة للحكومة، وذلك بما يتماشى مع حقوق الإنسان والحد من الفقر والحماية الاجتماعية. واعترافاً بالحق في السكن، اتخذ العديد من المبادرات لزيادة فرص حصول الدومينيكيين على مسكن.

92- وبعد إعصار ماريما، حددت الحكومة هدفاً لبناء 5000 مسكن قادر على الصمود أمام الأعاصير، وقد حققت حالياً 39 في المائة من هذا الهدف. وفي إطار مشروع استعادة المساكن، سُلم بالفعل 231 مسكناً. وإضافة إلى ذلك، أُتيحت 336 وحدة سكنية للسكان الذين دمرت العاصفة الاستوائية إريكا مجتمعاتهم في عام 2015. وفي إطار التفويض العام لبناء دومينيكا مستدامة وقادرة على الصمود، سُلم لأسر 113 مسكناً مستداماً من الخرسانة الجاهزة، وذلك في إطار مبادرة حلول الإسكان المستدام الشاملة.

93- وفي إطار برنامج الإسكان التتموي الحديث القادر على الصمود، جرى بالفعل إسكان 951 أسرة من خلال جهود الترميم والعمل وإعادة الإعمار. وانتهت أشغال ترميم ضخمة أُتيحت للمستفيدين مجاناً، بما في ذلك الأسر المعيشية التي تعيلها امرأة واحدة. والأهم، وُجِهَت الجهود نحو تركيب منحدرات ودرازين وغيرهما من الخصائص المساعدة لدعم نفاذ الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن إلى هذه المساكن.

- 94- ولغرض زيادة دعم التملك، لا سيما بين الأسر الضعيفة والأسر التي تعيش الفقر، أُتيحت منح سكنية تصل إلى 10 000 دولار شرق الكاريبي للأفراد الذين تقل أعمارهم عن 40 عاماً لتحسين ملكية الشباب للمساكن، حيث بلغت نسبة الإناث 52 في المائة من المستفيدين.
- 95- وفي إقليم الكاليناغو، جرى تسليم 36 مسكناً من أصل 50 مسكناً قادراً على الصمود إلى أسر من السكان الأصليين، مما عزز ملكية المساكن بينهم. وأعطى هذا المشروع الأولوية أيضاً للحفاظ على التراث الثقافي من خلال التصاميم المعمارية.
- 96- وتواصل حكومة دومينيكا، من خلال وزارة الإسكان، المشاركة في المنديات الإقليمية والدولية لدعم جدول أعمال قادر على تحمل تغير المناخ، وتعزيز التخطيط الحضري المراعي للمنظور الجنساني. وبهدف زيادة ملكية الأسر الضعيفة للأراضي والمساكن، اتخذت الحكومة منذ عام 2020 قراراً سياسياً بتخفيض رسوم ملكية الأراضي وتسوية أوضاع المستجّلين. ومن خلال مشاريع مختلفة، تلقى 142 مستفيداً دعماً حكومياً لمعالجة قضايا حياة الأراضي.

زاي- المرأة (العنف العائلي، والنهوض، والتميز، والمشاركة في الحياة السياسية)

التنفيذ الكامل للتوصيات

- (100-104، 99-104، 98-104، 98-104، 97-104، 96-104، 94-104، 94-104، 93-104)
 101-104، 102-104، 104-104، 106-104، 107-104، 108-104، 111-104، 113-104،
 115-104، 116-104، 117-104، 118-104، 120-104)

- 97- وفقاً للتعداد الوطني لعام 2011، تشكل الإناث 49 في المائة ويشكل الذكور 51 في المائة من سكان دومينيكا.

- 98- وشاركت حكومة دومينيكا بالكامل في مشروع قانون الأسرة والإصلاح التشريعي للعنف العائلي الذي تناولته منظمة دول شرق البحر الكاريبي؛ وفي أعقاب ذلك، أصدرت دومينيكا قانون العنف العائلي لعام 2023 ضمن مجموعة قوانين الأسرة. ويغطي هذا القانون الإيذاء البدني والجنسي والعاطفي واللفظي، والإساءة عبر الإنترنت، ويرمي إلى حماية وتمكين الأسر، بما في ذلك الأطفال، وتعزيز استجابات المجتمع للعنف العائلي والعنف الجنساني.

- 99- وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، استضافت الحكومة ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام لفائدة قوات الشرطة وغيرها من مقدمي الخدمات العاملين في الخطوط الأمامية بشأن كيفية تطبيق قانون العنف العائلي الجديد لعام 2023. وجرى تدريب أخصائيين اجتماعيين ومنظمات غير حكومية أخرى على هذه القوانين، حتى يكونوا على دراية بأدوارهم ومسؤولياتهم في تقديم الدعم للناجين والناجيات.

- 100- وأنجز مكتب الشؤون الجنسانية في عام 2019 دراسة عنوانها "المواقف والمعتقدات بشأن العنف العائلي: نتائج أربع مناقشات جماعية مركزة"، أطلعت الحكومة على مدى معرفة الجمهور بالعنف الجنساني وإدراكه له. ووُضعت مواد تعليمية بلغة بسيطة لزيادة وعي الجمهور بهذا القانون الجديد - وبحقوقهم ومسؤولياتهم.

- 101- وساعد بدء العمل بالمعونة القضائية على تبسيط عملية رفع قضايا العنف العائلي إلى المحكمة. واعتمدت أموال لإتاحة ملجأ و/أو مسكن آمن وخدمات متكاملة للنساء المعرضات للعنف العائلي بجميع أشكاله. ولبلد بروتوكول مؤقت سار، ويعمل على إيجاد حل دائم لهذه المسألة. ومع قانون العنف العائلي المحدث، عملت الحكومة، من خلال مكتب الشؤون الجنسانية، على شحذ وعي الناجيات من العنف العائلي بالقانون وفوائده. ويعد العنف العائلي انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، ويمكن أن يعيق التنمية الوطنية بطرق عديدة ومعقدة. ويُعد قانون العنف العائلي رقم 14 لعام 2024 تشريعاً هاماً يرمي إلى الحد من العنف العائلي وضمان سلامة الأفراد والأسر. ويحظر هذا القانون بشدة أي سلوك يشكل عنفاً عائلياً،

ويضع مبادئ توجيهية واضحة لموظفي إنفاذ القانون لإبلاغ الضحايا بحقوقهم واتخاذ الإجراءات اللازمة، بما في ذلك انتقال المشتبه بهم دون أوامر قضائية عند الاقتضاء. وتجدر الإشارة إلى أن القانون يتضمن أيضاً أحكاماً مصممة خصيصاً لحماية الأطفال الذين قد يجدون أنفسهم رهن احتجاز الشرطة. وبشكل أكثر تحديداً، يجيز هذا القانون المحيّن للضحية البالغ طلب أمر الحماية، أو في حال عدم القدرة على ذلك، يمكن لضابط الشرطة أو مدير الخدمات الاجتماعية أو موظف معين (بموافقة الضحية) القيام بذلك نيابة عنه. وبالنسبة للضحايا الأطفال أو ذوي الإعاقة، يمكن تقديم الطلب من قبل أحد الوالدين أو أي شخص بالغ في الأسرة أو مدير الخدمات الاجتماعية. ولدعم تنفيذ قانون العنف العائلي الذي سُن مؤخراً، أُضيفت وظيفتان دائمتان لأخصائيين اجتماعيين إلى الهيكل التنظيمي لمكتب الشؤون الجنسانية. وهذان الأخصائيان الاجتماعيان مؤهلان ومجهزان لتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لمن يعانون العنف العائلي والأسر التي تعيلها نساء وهي في أوضاع خلل وظيفي، والرجال الذين يحتاجون الدعم. ولاستكمال هذا العمل، أطلقت الحكومة في عام 2024 مشروعاً مدعوماً من مرفق لجنة الإنقاذ الدولية لوضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنف العائلي لضمان أن يكون مقدمو الخدمات العاملون في الخطوط الأمامية والجهات الرئيسية صاحبة المصلحة - مثل الشرطة والقضاة والأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية - على دراية تامة بأحكام القانون الجديد، وفهم الأدوار الحاسمة التي يضطلعون بها في تنفيذه وفي شحذ الوعي بشأنه. والهدف من ذلك هو تعزيز تعاون سلس بين جميع مقدمي الخدمات لدعم الناجين والناجيات بكفاءة ورفق.

102- واضطلع بعمل كبير لشحذ الوعي وزيادة فهم العنف الجنساني. وجرّت توعية أكثر من 5 000 دومينيكي ودومينيكية بشأن هذه القضية بين عامي 2019 و2024 من خلال مشاريع مختلفة، بما في ذلك مشروع إعادة البناء على أساس المساواة الذي تموله هيئة الشؤون العالمية الكندية وتتفذه هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، إضافة إلى مشروع "إينجنדר" الذي تموله حكومة المملكة المتحدة وينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى بالشراكة مع حكومة دومينيكا. واستُخدمت طرق فريدة لإشراك مختلف المجموعات، بما في ذلك المناقشات الإذاعية، والندوات عبر الإنترنت، وأيام المرح العائلية، ومسابقات الأغاني، وسلسلة وثائقية صوتية.

103- وفي عام 2006، كانت دومينيكا واحدة من أوائل الدول الكاريبية التي نفذت رسمياً سياسة وخطة عمل وطنية للمساواة بين الجنسين. وخضعت المسودة المحيئة لهذه الخطة لتتقيحات مختلفة، مع التركيز بشكل خاص مؤخراً على العلاقة بين تغير المناخ والنوع الاجتماعي.

104- وفي دومينيكا، يظهر الاستثمار الكبير في شؤون المرأة جلياً حيث تبلغ نسبة النساء 36,8 في المائة من أعضاء مجلس الوزراء و37,5 في المائة من أعضاء البرلمان. وتشكل النساء حوالي 70 في المائة من الأمماء الدائمين. وتشغل امرأتان منصب أمين مجلس الوزراء ومنصب الأمين المالي. وتتمتع المرأة في دومينيكا بالحق في تمثيل الحكومة على المستويات الدولية والمشاركة في أعمال المنظمات الدولية على قدم المساواة مع الرجل. وعلى مر السنين، جرى تعيين نساء من داخل السلك الدبلوماسي والقنصلي وخارجه في مختلف مستويات المناصب الدبلوماسية والقنصلية.

105- وشغلت المرأة الدومينيكية مناصب عليا في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك: منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والكمونولث، ومنظمة العمل الدولية، والجامعة البحرية العالمية، والمنظمة البحرية الدولية.

106- وفي تموز/يوليه 2024، انتخب إقليم الكاليناغو أيضاً أول زعيمة كاليناغوية.

107- وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أحرزت دومينيكا تقدماً كبيراً في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال إتاحة دعم وتدريب موجّهين لها. وجرى تدريب النساء على الزراعة المراعية للمناخ، وزُودن بالأدوات والمعدات اللازمة لزيادة إنتاجيتهن وقدرتهن على الصمود، لا سيما في القطاع الزراعي. وإضافة إلى ذلك، أتاحت الحكومة التدريب على كسب الرزق، وربطت النساء الريفيات بخدمات الأعمال الأساسية لمساعدتهن على إنشاء مشاريعهن وتمميتها. ولم تسهم هذه المبادرات في تحسين الوضع الاقتصادي للمرأة فحسب، بل أسهمت أيضاً في تمكينها بشكل عام، وتعزيز اكتفائها الذاتي، ودعم الاقتصاد المحلي. ومن خلال التركيز على النساء الريفيات، تضمن حكومة دومينيكا استفادة الفئات الأكثر تهميشاً وضعفاً من هذه البرامج، وتعزز من ثم النمو الشامل والتنمية المستدامة.

حاء - الأطفال (الحماية، الرعاية البديلة، خطط العمل الوطنية)

التنفيذ الكامل للتوصيتين

(104-129، 104-130)

108- تحمي مجموعة قوانين الأسرة النساء والرجال والأطفال الذين يواجهون العنف، أو يحتاجون النفقة (الدعم المالي)، وتضمن حماية حقوق الأطفال البدنية والعاطفية والمالية، وحقوقهم في الميراث. وتقتضي هذه القوانين الإبلاغ عن أي اعتداء على النساء أو الرجال أو الأطفال.

109- وشرعت وزارة الصحة والعافية والخدمات الاجتماعية، من خلال دائرة الخدمات الاجتماعية، في عملية لتوعية أفراد الجمهور بالمسائل المتعلقة برعاية الأطفال وحمايتهم. وتطلب إقرار مجموعة قوانين الأسرة التحول من التواصل المباشر مع أفراد الجمهور إلى التواصل مع المسؤولين الصحيين بهدف نشر المعلومات بشأن قانون (رعاية وتبني) الأطفال. وجرى التركيز على دورهم في رعاية الأطفال وحمايتهم بناء على أحكام القانون والاهتمام بالمسائل الأخرى المتعلقة بالأطفال. ولهذا السبب، بدأت الدائرة سلسلة من الحوارات مع الممارسين الصحيين في مختلف المناطق الصحية. وحتى الآن، أشرك فيها 95 مهنيًا صحيًا في أربع مناطق صحية في عام 2024.

التنفيذ الجزئي للتوصيتين

(104-84، 104-123)

110- تعمل دائرة الخدمات الاجتماعية على إشراك الجهات الشريكة لها على دعم وضع خريطة طريق لتنفيذ خطة عمل وطنية بشأن الاعتداء الجنسي على الأطفال.

طاء - السكان الأصليون - الكاليناغو

التنفيذ الكامل للتوصيتين

(104-133، 104-134)

111- دومينيكا هي الجزيرة الكاريبية الوحيدة التي تضم سكاناً منحدرين من هنود الكاريبي قبل الكولومبيين، والمعروفين باسم الكاليناغو. ويعيش غالبية هؤلاء السكان الأصليين - حوالي 2 000 شخص - في سلسلة من المستوطنات الريفية الصغيرة التي تشكل إقليم الكاليناغو على الساحل الشمالي الشرقي للجزيرة.

112- وتواصل الحكومة اعتماد مقاربة محورها السكان للنهوض بنوعية حياة جميع الدومينيكيين. وبالنظر إلى الاحتياجات الفريدة للكاليناغو، تواصل الحكومة ضمان أن يكونوا جزءاً من الحوار الإنمائي، وأن يكونوا طرفاً في تنمية البلد، مع مراعاة احتياجاتهم وتوجهاتهم الإنمائية الفريدة في الوقت نفسه. وقد صدقت حكومة دومينيكا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

ولتحقيق هذه الغاية، تفاعلت الحكومة مع مجتمع الكاليناغو خلال عدة مبادرات ضمن عملية لضمان أن يستفيد الكاليناغو من تنمية دومينيكا وأن يكون لهم صوت في تقرير مستقبلهم ومستقبل دومينيكا. ويجري تنفيذ العديد من المبادرات لدعم نماء الكاليناغو.

113- وفي أعقاب إعصار ماريما، يجري حالياً تنفيذ مجموعة من المشاريع لزيادة فرص الحصول على مسكن في إقليم الكاليناغو. واستفادت أكثر من 400 أسرة من بناء مساكن جديدة أو إعادة تأهيل مساكن قائمة أو إتاحة مساكن جاهزة. وضممت جميع المساكن الجديدة وتلك التي أعيد بناؤها لتتماشى مع التراث المعماري والثقافي لإقليم الكاليناغو.

114- وفي آذار/مارس 2022، أطلق صندوق تنمية الكاليناغو رسمياً لتيسير اقتراض السكان الأصليين لأغراض التنمية السكنية والتجارية، والتنمية الثقافية، وتنمية المشاريع، وإنتاج المحاصيل وتجهيزها، والتعليم، والقدرة على تحمل تغير المناخ، وتطوير الطاقة المتجددة. وصُرف مبلغ قدره ثمانمائة وستون ألف دولار لبنك التنمية الصناعية الزراعية لتيسير حصول المنحدرين من أصل الكاليناغو على ائتمان بسعر فائدة ميسر قدره 2 في المائة. ومنذئذ، استفاد من ذلك 39 شخصاً، حيث استفادت الشابات على وجه الخصوص من زيادة فرص التحاقهن بالتعليم العالي.

115- وفي عام 2019، حصلت وزارة شؤون الكاليناغو على منحة تمويل لبناء مركز الكاليناغو المتعدد الأغراض ومأوى للطوارئ، وذلك في إطار مشروع "بناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ ومخاطر الكوارث في إقليم الكاليناغو"، الذي موله مصرف التنمية الكاريبي. وجرى التوقيع على اتفاقية المنح التي تبلغ قيمتها الإجمالية 2 132 718 دولاراً أمريكياً لتغطية المشروع بأكمله. ومن هذا المبلغ، خُصص مبلغ 1 028 160,00 دولاراً أمريكياً لبناء المركز والمأوى. وإضافة إلى ذلك، ستتاح المعدات واللوازم والتدريب على إدارة هذا المأوى وإدارة مخاطر الكوارث المرتبطة بالمرفق.

116- ويرمي مشروع التغيير السلوكي والاجتماعي الذي تنفذه اليونيسف إلى دعم 20 مسكناً يؤوي أطفالاً من خلال برنامج إرشادي شامل. وتشمل هذه المبادرة البستنة في الحدائق المنزلية بوصفها وسيلة للحد من الفقر، وتحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة، وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات من خلال برامج التربية والإرشاد الموجهة.

باء - الأشخاص ذوو الإعاقة

التنفيذ الكامل للتوصيات

(104-135، 104-109، 104-136، 104-83)

117- في عام 2012، صدّقت دومينيكا على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يشير إلى التزامها بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم في البلد.

118- ومع وجود أكثر من 4 800 شخص من الأشخاص ذوي الإعاقة في دومينيكا، اتخذت الحكومة خطوات فعالة لحماية ودعم هذه الشريحة من السكان، بالرغم من عدم وجود سياسة وطنية محددة خصيصاً لهم. وعلى سبيل المثال، تواصلت الحكومة اتخاذ خطوات مدروسة لضمان إتاحة التعليم الشامل لجميع الأطفال ذوي الإعاقة. وتنتج الحكومة أيضاً مساعدات مالية وإميازات معفاة من الرسوم الجمركية للمعدات التي تشتريها جمعية دومينيكا للأشخاص ذوي الإعاقة أو يُتبرع بها لها.

119- وتعمل الحكومة حالياً على وضع أحكام خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة من خلال "مفهوم إعادة البناء بشكل أفضل" في أعقاب إعصار ماريما المدمر، بما في ذلك النفاذ إلى المباني وما إلى ذلك. وفي عام 2019، اعتمدت الحكومة قانون البناء الإقليمي لمنظمة دول شرق الكاريبي لإنشاء مبان وأماكن عامة يسهل على الأشخاص ذوي الإعاقة النفاذ إليها. واضطلعت اللجنة الوطنية لتنظيم الاتصالات بدور فعال في مساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة في دومينيكا، وذلك بتوفير مجموعة من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتيح الحكومة أيضاً إعانات مالية لتغطية نفقات التعليم في مدارس التعليم الخاص للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية أو العقلية، وتتيح تمويلاً لجمعية دومينيكا للأشخاص ذوي الإعاقة لدعم تنفيذ برامجها.

120- وفي عام 2020، أنشأ مجلس الوزراء لجنة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، هدفها الرئيسي مساعدة الحكومة على صياغة السياسات والبرامج والأنشطة وغيرها من المبادرات التي تلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وفرصهم وتستجيب لتطلعاتهم وإمكاناتهم. ويشمل ذلك مواءمتها مع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

121- وبين عامي 2020 و2022، كُلفت ثلاثة ملاجئ إقليمية للطوارئ بإتاحة ملجأ مؤقت آمن ومأمون، وخدمات أساسية، ودعمًا للأفراد والعائلات المتضررة من الطوارئ والكوارث الطبيعية. وشُيّدت جميع الملاجئ في لايو، وكاسل بروس، وجيميت حسب تصميم ييسر نفاذ ذوي الإعاقة إليها، بما في ذلك دورات المياه، لضمان حماية الأشخاص ذوي الإعاقة ودعمهم قبل الكوارث الطبيعية وأثناءها وبعدها.

التنفيذ الجزئي للتوصية

(104-137)

122- وضع سياسة أو تشريع أشمل عند تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أمرٌ بالغ الأهمية لضمان تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم. فقد اتخذت دومينيكا خطوات مهمة في هذا الاتجاه من خلال إنشاء لجنة وطنية للأشخاص ذوي الإعاقة تضم ممثلين وممثلات عن مختلف القطاعات مثل المسائل الجنسانية والخدمات الاجتماعية والقضاء والتعليم وغيرها. ويتمثل الدور الرئيسي لهذه اللجنة في صياغة التوصيات والسياسات والتشريعات التي ترمي إلى دعم وتعزيز حقوق ورفاهية الأفراد ذوي الإعاقة. لكن، لزيادة تعزيز تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يتعين أن تتعاون دومينيكا بشكل وثيق مع الدول الأطراف الأخرى، لا سيما دول العالم النامي.

خامساً- القضايا الجديدة والناشئة

استجابات الحكومة لجائحة كوفيد-19

123- استجابت الحكومة بسرعة للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية على السكان والاقتصاد عموماً، حيث أعلنت عن حزمة تحفيز مالي، وركزت على تعزيز أنظمة الصحة العمومية دعماً للأسر والأفراد والأسر المعيشية الضعيفة بتحويل مبالغ نقدية إليها، ودعم هياكل الإنتاج من خلال تدابير تضمن السيولة. ووافق البنك الدولي، على سبيل المثال، على تقديم 25 مليون دولار أمريكي ضمن أول ائتمان لسياسة التنمية من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها إلى حكومة دومينيكا لدعم استجابتها لجائحة كوفيد-19 لإنقاذ الأرواح، وضمان سبل العيش، والوظائف، مع إرساء أساس للتعافي الاقتصادي على المدى الطويل. وجرت مواءمة هذه الاستجابة مع الاستراتيجية الوطنية لتنمية القدرة على الصمود واستراتيجية الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

124- وأتاحت الحكومة أيضاً دعم المعيشة والدخل للموظفين والعاملين لحسابهم الخاص، مما مكن الأشخاص الذين لديهم معالون دون سن 18 عاماً، من الاستفادة من مبلغ 222 دولاراً أمريكياً، على حين حصل الموظفون المؤهلون الآخرون والعاملون لحسابهم الخاص الذين لا معالين قاصرين لهم دون سن 18 عاماً على 148 دولاراً أمريكياً. وأتيح هذا التحويل شهرياً لمدة أقصاها ثلاثة أشهر.

125- وبشكل عام، بدأت حكومة دومينيكا العمل بعدة تدابير منها:

- خفضت معدل ضريبة دخل الشركات (من 25 في المائة إلى 17 في المائة) للشركات التي تلتزم بالاستمرار في توظيف 80 في المائة على الأقل من موظفيها اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2020، وذلك لمدة 12 شهراً.
- خفضت إلى الصفر رسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة المفروضة على المطهرات ومواد التنظيف والملابس الواقية وأقنعة الوجه.
- زادت حجم التمويل المخصص في الميزانية لوزارتي الصحة والزراعة.
- أتاحت منحاً نقدية إلى ما يقرب من 500 2 مزارع محاصيل، بناء على أصول المزارعين.
- قدمت دفعوعات لصغار المقاولين والتجار مبالغ مستحقة من الحكومة تساوي 100 000 دولار شرق الكاريبي أو تقل عنها.
- أطلقت برنامج المساعدة الاجتماعية للتحويلات النقدية بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، الذي أتاح دعماً مؤقتاً للدخل للأفراد والأسر الضعيفة المؤهلة التي تضرر دخلها بالجائحة. ودعم هذا البرنامج المجتمعات ذات الدخل المنخفض وضعاف الأفراد، إذ صُمم للبناء على أساس برامج المساعدة الاجتماعية الوطنية الرئيسية في دومينيكا.
- مددت دعم الدخل لأرباب الأسر والأشخاص العزاب العاطلين عن العمل حينها حتى حزيران/يونيه 2021.
- أعادت فتح الحدود في تموز/يوليه 2020 لعودة المواطنين والمقيمين، وفتحتها لجميع المسافرين بمن فيهم غير المواطنين في آب/أغسطس.
- وافق البنك الدولي على تقديم ائتمان قدره 25 مليون دولار أمريكي لسياسة التنمية من أجل الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، شكّل أول عملية دعم للميزانية ينفذها البنك الدولي لصالح دومينيكا لدعم استجابتها لجائحة كوفيد-19 إنفاذاً للأرواح، وسبل العيش، والوظائف، مع وضع أسس للتعافي الاقتصادي على المدى الطويل. وتتماشى هذه السياسة مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية القدرة على الصمود في البلد واستراتيجية الاستجابة لجائحة كوفيد-19.
- حشد البنك الدولي أيضاً دعماً سريعاً لأنشطة الاستجابة للطوارئ في دومينيكا للحد من آثار كوفيد-19، وحماية سكان دومينيكا وإرساء أسس التعافي، حيث أتاح مبلغ 5,1 ملايين دولار أمريكي لتعزيز قدرة نظام الصحة العمومية في دومينيكا على إدارة كوفيد-19. واستُخدمت هذه الأموال لشراء الأدوية واللوازم والمعدات الطبية واللوازم المخبرية لتعزيز قدرة الفحوصات، ولإدخال تعديلات تحسينية على وحدات العزل. واستُخدم مبلغ 1,5 مليون دولار أمريكي إضافي لدعم الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي الوطني خلال الجائحة. واستهدف التدخل مساعدة ما يقدر بـ 200 3 مزارع لضمان أن تكون سلاسل الإمدادات الغذائية المحلية قادرة أكثر على تلبية احتياجات الجزيرة⁽⁷⁾.

- وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تقديم مساعدة مالية طارئة في إطار التسهيل الائتماني السريع للمساعدة على مواجهة التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، مبلغها 14 مليون دولار أمريكي أو 89,4 في المائة من حصة دومينيكا⁽⁸⁾.

سادساً - طلبات الدعم من المجتمع الدولي

- 126- الدومينيكا والدومينيكيون ذوو الإعاقة: تترك الحكومة الإسهامات القيمة التي يمكن أن يتيحها الأفراد ذوو الإعاقة للتنمية الوطنية إذا أُتيح لهم الدعم الكافي. ولتمكينهم من تقديم إسهامات أكبر في المجتمع والتنمية الوطنية، تترك الحكومة الحاجة إلى سياسة وطنية لحماية حقوق الإنسان المكفولة لهم وتعزيز اندماجهم في المجتمع. ولهذا السبب، ترحب دومينيكا بالمساعدة التقنية التي تتيحها الجهات الدولية الشريكة لها في هذا المسعى.
- 127- تنفيذ مجموعة قوانين الأسرة: مع إقرار مجموعة قوانين الأسرة في نيسان/أبريل 2023، تترك الحكومة أن هناك حاجة إلى عمل كبير لدعم تنفيذها. ويشمل ذلك وضع إجراءات وسياسات تشغيل موحدة لضمان تنفيذ هذه القوانين بفعالية. وتماشياً مع تركيز الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة على تعزيز مجتمعات عادلة وسلمية وشاملة للجميع، فمن المفيد وضع إجراءات متسقة لإبلاغ السلطات عن حالات سوء معاملة الأطفال. وهذا الدعم سيفضي إلى تبسيط وتعزيز فعالية آليات الإبلاغ عن سوء معاملة الأطفال.
- 128- ومن شأن سياسة توجه الرعاية البديلة أن تعزز حماية حقوق الإنسان المكفولة للأطفال رهن الرعاية البديلة، وتكمل قانون الطفل والتبني الحالي. وإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع قانون العنف العائلي المحدث، تدعو الحاجة إلى دعم إنشاء مساكن آمنة لتوفير السكن الآمن والدعم للناجين والناجيات من العنف الجنساني.
- 129- تعزيز النهوض بشعب الكاليناغو: لتعزيز الحق في العمل ومستوى معيشي لائق لسكان الكاليناغو الأصليين، تسعى حكومة دومينيكا جدياً إلى الحصول على الموارد لدعم تنمية سبل عيش شعب الكاليناغو. وإحدى المبادرات المحددة لذلك هي مركز الكاليناغو للزراعة الذكية مناخياً، الذي يرمي إلى حماية التراث الثقافي، وسبل العيش، والتنمية الاقتصادية لمجتمع السكان الأصليين في دومينيكا.

Notes

- ¹ The Suite of Family Laws came about as part of an ongoing initiative of the Organisation of Eastern Caribbean States (OECS) dating back to 2000 which seeks to harmonize family laws (maintenance of children and childcare), custody laws and domestic violence laws in the countries of the sub-region.
- ² The Cabinet of Ministers, or Cabinet, is a body of high-ranking government officials, selected by the Prime Minister, responsible for advising the head of government on matters of policy and administration.
- ³ During the period of 1997-2017, Dominica was identified as the country with the highest GDP losses due to climate-related natural disasters and ranked in the top 10% among 182 countries for climate-related fatalities. Furthermore, the World Bank Risk Index 2020 ranks Dominica as the third most vulnerable country to the impacts of climate change worldwide, based on its exposure and vulnerability to disasters.
- ⁴ On September 23, 2017, Prime Minister Roosevelt Skerrit declared before the UN General Assembly, that Dominica would become the world's first climate resilient nation.
- ⁵ The NRDS was developed and approved by the Government of Dominica in 2018.
- ⁶ Oxford Policy Management & World Food Programme. 2018. Study on Shock-Responsive Social Protection in Latin America and the Caribbean: Dominica case study.
- ⁷ <https://reliefweb.int/report/dominica/world-bank-strengthen-dominica-s-covid-19-response-us66-million>.
- ⁸ <https://www.imf.org/en/News/Articles/2020/04/28/pr20192-dma-grd-lca-imf-executive-board-approves-us-million-disbursements-address-covid-19-pandemic>.